أي جلسة خاصة لا يتم التنسيق على عقدها مع الرئاسة والنواب والحكومة سيكون مصيرها الفشل وعدم الانعقاد

الغانم: إجراء نائب الرئيس في رفع الجلسة الخاصة عن «العفو الشامل» سليم ومتوافق مع اللائحة

استقبل سفير نا لدى كوبا وعزّى نظراءه في باكستان وبوركينا فاسو

قال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم إن الإجراء الذي اتخذه نائب الرئيس عيسى الكندري في رفع جلسة المجلس الخاصة أمس الأول عن العفو الشامل كان سليما ومتوافقا مع اللائحة الداخلية للمجلس، مشيرا إلى أن رفع الجلسة لم يكن فقط بسبب عدم الحضور الحكومي بل لأن النصاب النيابي نفسه لم يكن مكتملا.

وأضاف الرئيس الغانم في تصريح إلى الصحافيين أن أي جلسة خاصة لا يتم التنسيق على عقدها مع الرئاسة والنواب والحكومة سيكون مصيرها الفشل وعدم الانعقاد كما حصل في جلسات سابقة في المجلس الحالي ومنها على سبيل المثال لا الحصر جلسة 10 ديسمبر 2017 وجلسة 24 يونيو 2018.

وعن جلسة المجلس غدا قال الرئيس الغانم انها تتضمن تقارير اللجان البرلمانية عن بعض القوانين وكذلك طلبات نقاش لبعض الملفات والقضايا، فيما ستكون الأولوية لاستجواب رئيس الحكومة الشيخ جابر المبارك بعد بند الرسائل والأوراق الواردة والذي سيتم التعامل معه وفق الإجراءات اللائحية إذ أن كل الخيارات متاحة وسيكون الحسم بالتصويت.

من جانب آخر، استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه امس سفير الكويت لدى جمهورية كوبا محمد فاضل خلف.

وبعث الرئيس الغانم ببرقيتين إلى رئيس مجلس الشيوخ الباكستاني محمد صادق سنجراني وإلى رئيس البرلمان الباكستاني أسد قصير عبر فيهما عن العزاء وصادق المواساة بضحايا الهجوم الإرهابي الذي استهدف أحد الفنادق في مدينة (غوادر) بإقليم بلوشستان وأسفر عن سقوط عدد من الضحايا والجرحى.

وأكد الغانم إدانته الشديدة لمثل هذا العمل الإرهابي الشنيع، معبرا عن تعاطفه وتضامنه مع الشعب الباكستاني الصديق في مواجهة مثل تلك الأعمال الإجرامية التي تستهدف أمن واستقرار باكستان.

كما بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم ببرقية إلى رئيس البرلمان في بوركينا فاسو الاسان بالا ساكندي عبر فيها عن خالص العزاء وصادق المواساة بضحايا الهجوم الإرهابي الذي استهدف كنيسة في مدينة (دابلو) في مقاطعة سانماتنغا شمال بوركينا فاسو والذي أسفر عن سقوط العديد من الضحايا والجرحى.

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم خلال استقباله سفيرنا لدى كوبا محمد فاضل خلف

ناقشت اقتراحاً بإلغاء الرقابة المسبقة على المطبوعات

«التشريعية» تقرّ قانوناً جديداً لتنظيم مهنة المحاماة يشمل امتيازات للمحامين وضمانات للموكلين

ناقشت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية خلال اجتماعها امس قانون المحاماة الجديد.

وقال رئيس اللجنة النائب خالد الشطي في تصريح للصحافيين بمجلس الأمة انه كانت هناك عدة مقترحات مقدمة من النواب وايضا مشروع بقانون مقدم من الحكومة في هذا الشأن.

وأضاف انه تم دمج المقترحات بمشروع القانون وتوصلت اللجنة الى صيغة مشتركة تعد الأنسب لقانون المحاماة الجديد.

واكد ان قانون المحاماة في حلته الجديدة سيتضمن العديد من الضمانات والامتيازات للمحامين وللمواطنين والموكلين الذين يتعاملون مع مكاتب المحاماة.

ولفت الشطي الى ان اللجنة ناقشت اليوم ايضا اقتراح بقانون مقدم منه مع مجموعة من النواب في شأن الرقابة المسبقة على الكتب.

وقال الشطي ان قانون المطبوعات والنشر الحالي لا يتفق مع طموحات الكثير من الكتاب والمفكرين والأدباء مما يتعين تعديل هذا القانون بما يتفق مع الدستور الكويتي وتاريخ الكويت في المنطقة.

ولفت إلى ان هناك تشريعات صادرة في السابق حالت دون حرية الرأي والتي يتعين على الجميع دعمها.

وأشار الى ان الاقتراح بقانون يقضي بأن تكون الرقابة لاحقة وليست سابقة على المطبوعات وأن كل متضرر من اي فكر او من اي كتاب يتعين عليه اللجوء للقضاء.

وأضاف ان تشكيل لجان من قبل الحكومة لقمع حرية الفكر مرفوض ولا يتوافق مع الدستور والقانون ولا العادات الكويتية.

وشدد الشطي على ضرورة دعم الحريات دون وجود رقابة على اي فكر وان كان هناك اي تجاوز او تعد في حق اي مواطن او مقيم يكون الفيصل هو السلطة القضائية وليس السلطة التنفيذية.

وأضاف «منذ 2006 ونحن نعاني من العديد من القوانين الرجعية التي ساهمت مساهمة مباشرة في قمع الحريات وعدم إبداء المواطن لرأيه حتى لو كان وفق والقانون».

من ناحيته، أكد عضو اللجنة التشريعية النائب احمد الفضل ان قانون تنظيم المحاماة أخذ مناقشة طويلة استمرت خلال الفصل التشريعي الحالي عبر ادوار انعقاد مختلفة.

وأوضح الفضل في تصريح للصحافيين بمجلس الأمة انه تمت الموافقة على القانون بصورة توافقية مع المجلس الأعلى للقضاء ووزارة العدل وجمعية المحامين واللجنة التشريعية.

وأضاف: «كنا نريد الانتهاء من مشروع قانون تنظيم القضاء الا ان الوقت لم يسعفنا رغم اننا انهينا جزءا كبيرا منه ونتمنى الانتهاء منه الأسبوع القادم».

وقال الفضل ان هناك 3 إحالات تم الانتهاء منها في اللجنة إحداها تخص ذوي الإعاقة وتتضمن أربعة اقتراحات خاصة بالأم الكويتية التي لديها ابن غير كويتي معاق والتسهيلات والدعم الذي تأخذه من الدولة.

وبين أنه تمت الموافقة على عدة اقتراحات في هذا الشأن ستعرض على لجنة الشؤون الصحية.

وأضاف الفضل انه تمت الموافقة أيضا على اقتراح بقانون خاص بـ«المطبات الصناعية» وهو قانون متكامل يحدد المواصفات والمعايير لمطبات الطرق التي تتم حاليا بصورة عشوائية.

وأوضح انه كان ينتظر ان يخرج هذا القانون من مجالس فنية مثل المجلس البلدي الا ان تأخرهم دفع نحو تقديم هذا المقترح بقانون حيث سبق أن تقدم به والده.

وأضاف الفضل انه ضمن بند الإحالات كذلك تمت مناقشة اقتراح بقانون يلغي دور الرقابة المسبقة على المطبوعات والنشر وتكون رقابة لاحقة فقط.

وأشار إلى أن اي شخص يتضرر أو يعترض على ما ينشر يذهب الى المحكمة بدلا مما يحصل الآن من منع ومجزرة للكتب حتى أضحت الكويت دولة طاردة للفكر.

وقال إنه «للأسف ديموقراطيتنا في هذا المجال أرجعتنا للخلف بسبب الضغوط التي يمارسها أعضاء مجلس الأمة على الوزارات وغيرها لمنع الأعمال الفنية».

وأوضح أن هذه احدى الأمور التي اتفقنا فيها مع وزير الإعلام «والتي بنينا عليها تصويتنا في جلسة الاستجواب» إضافة إلى أربعة قوانين اخرى تتعلق بالحريات والنشر ووسائل التواصل الاجتماعي.

وأشار إلى أنها «من الأمور التي اتفقنا فيها مع الحكومة في مقابل الموقف الذي قمنا به مع الوزير».

خلف دميثير وخالد الشطي ود.خليل عبدالله وخليل الصالح اثناء اجتماع لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

لمشاهدة الفيديو

الفضل: الموافقة على قانون المطبات الصناعية ومناقشة إلغاء الرقابة المسبقة على المطبوعات والنشر

لأول مرة في الكويت
شاهد بتقنية الواقع المعزز
حمل تطبيق Zappar

المحاور تتضمن حساب العهُد والدَين العام والاحتياطي والصندوق السيادي و«التأمينات» و«الاستبدال» و«الاستثمار» و«الجمارك»

الملا يعلن اعتزامه تقديم استجواب لوزير المالية يقدم خلال أيام بمشاركة أحد النواب

أعلن النائب بدر الملا اعتزامه تقديم استجواب إلى وزير المالية د. نايف الحجرف خلال الايام المقبلة ليناقش في أول جلسة بعد عيد الفطر.

وأوضح الملا في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة ان محاور الاستجواب تتضمن حساب العهد في المحور الأول، وما به من أمور كثيرة وعدم معالجته بالشكل السليم.

وأضاف أن المحاور ستتضمن أيضا الدين العام والاحتياطي العام والصندوق السيادي والمؤسسة العامة للتأمينات ومسألة الاستبدال، وهيئة الاستثمار.

وأكد أنها كلها محاور مهمة جدا اضافة الى محور الجمارك الذي وجه حوله حزمة أسئلة بها العديد من التفاصيل. وقال الملا ان هناك تفاوضا مع أحد النواب الذي طلب مهلة ايام لبحث مسالة مدى جاهزيته لمشاركته في تقديم الاستجواب مضيفا: «صحيفة استجوابي شبه جاهزة وكذلك المستندات، وانا مستمر بهذا الامر».

ولفت الملا إلى أنه لم ترد له أي اجابة من أي وزير سوى من وزير الخارجية حول سؤال وجهه إلى الوزراء عن حساب العهد رغم مطالبته لهم بالتعاون مع وزير المالية والرد عليها.

بدر الملا

لمشاهدة الفيديو

وذكر الملا أن نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد بين في رده على السؤال الخاص بحساب العهد، بانه تمت تسوية 378 مليون دينار من حساب العهد للسنوات المالية من 2011 حتى بداية السنة الجارية من أصل 652 مليون بانخفاض 378 مليون وأن المتبقي نحو 273 مليون دينار من حساب العهد.

واستغرب الملا من أن وزير الخارجية بدأ رده بديباجة يضع فيها فقرة من حكم المحكمة الدستورية، والتي يبرر فيها ان الوزير ليس ملزما بتزويد النائب بأي مستندات.

وأكد الملا انه بالنسبة له فإن أي اجابة تصل اليه غير مشفوعة بالمستندات فإنها اجابة مرسلة لا قيمة لها، وان امتناع وزارة الخارجية عن تزويده بالمستندات سيترتب عليها مسؤولية على وزير الخارجية.

وقال الملا إن هناك مبالغ تم تسويتها في حساب العهد بوزارة الخارجية لكنها محل شك من ديوان المحاسبة.

وبين ان الوزير ذكر انه تم تسوية 378 مليون دينار دون ان يبين كيفية تسوية هذه المبالغ، كما أن تقرير ديوان المحاسبة في الصفحة 196 منه، أكد عدم صحة تسويات البعثات الديبلوماسية في 2011 حتى 2014 بلغ اجماليها 93 مليون دينار.

وأضاف أنه أرسل لوزير الخارجية سؤالا جديدا طلب فيه تفاصيل اكثر عن كيفية تسوية حسابات العهد.

وحمل الملا نائب رئيس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء انس الصالح المسؤولية السياسية عن صدور أي فتوى من ادارة الفتوى والتشريع ردا على طلب وزارة الاعلام فيما يخص تسوية حساب العهد دون وجود أي مستندات.

في موضوع آخر، قال الملا انه وجه أكثر من 20 سؤالا لوزير الخارجية امس فيما يخص الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية والعربية.

وبين أنه ينتظر ما سيسفر عنه تقرير لجنة الشؤون الخارجية بشأن القروض الممنوحة من الصندوق.

وقال إنه في حال انتهى تقرير الخارجية الى وجود أخطاء في عملية القروض الممنوحة من الصندوق للدول الأخرى سيكون هناك حديث مطول مع وزير الخارجية على منصة الاستجواب بداية دور الانعقاد المقبل.

وأشار إلى أن الفرصة أمامه من الان حتى شهر اكتوبر لإصلاح الخلل في الصندوق.

من ناحية أخرى، اكد الملا أن عدم حضور الحكومة الجلسة الخاصة لمناقشة قانون العفو الشامل بمنزلة عدم تعاون وعدم احترام لمجلس الأمة ولأعضائه، «واسجل تحفظي على هذا، وسيكون لنا موقف الايام المقبلة».

وأضاف أنه بغض النظر عن الاتفاق او الاختلاف عن الاقتراح بقانون المتعلق بالعفو الشامل الا انه متى ما تحقق المتطلب الموجود باللائحة في عقد جلسة خاصة، فانه يتعين على الحكومة حضورها دون البحث عن أي مبررات.